

عند إثبات وجود قصد خداعي من قبل المؤمن له وقت إبرام عقد التأمين، يتم التعامل مع الحالة باعتبارها من أهم حالات سوء النية التي تؤثر بشكل جذري على صحة ونزاهة العقد، أو قيم الأصول المؤمن عليها، ويؤدي هذا التصرف إلى إلحاق ضرر جسيم بالمؤسسة التأمينية، ينهار معه أساس الثقة واستقرار المعاملات بين الطرفين. وفي حال ثبت أن المؤمن له تعمد إخفاء معلومات مهمة أثناء توقيع العقد، وقد يُمكنها من إنقاص مبلغ التعويض أو رفضه بالكامل إذا اعتبرت أن الخداع أثر بشكل مباشر على القرار التأميني، حيث يُنظر إلى هذا التصرف كعائق أمام استحقاق المؤمن له للتعويض، أو عدم التزام شركة التأمين بدفع التعويض، إذ يتطلب الأمر أدلة قوية على نية المؤمن له في التمويه والتضليل.